

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

ناجي الزعبي، محمد البيرودي، خضر مشعل، محمد إرشيدات

المميزون :-

١. حسن عادل حسن الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث الشهيد شادي وبصفته ولي أمر القصر حسن ورؤى أبناء المرحوم شادي بموجب حجة ولاية صادرة عن المحكمة الشرعية في إربد رقم ٧٤/٦٩/٢١ تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣ والده.
٢. دلال علي محمد الاغباري بصفتها الشخصية وبصفتها وريثة المرحوم شادي - والدها.
٣. آلاء عوض نهار الحايك بصفتها الشخصية وبصفتها وريثة المرحوم شادي - زوجته.
٤. نور حسن عادل الغباري بصفتها الشخصية وبصفتها وريثة المرحوم شادي - أخت.
٥. محمد حسن عادل الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث المرحوم شادي - أخ.
٦. مراد حسن عادل الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث المرحوم شادي - أخ.
٧. نسرين حسن عادل الغباري بصفتها الشخصية وبصفتها وريثة المرحوم شادي - أخت.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٣٣٥

٨. عادل حسن عادل الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث المرحوم شادي - أخ.

٩. صلاح حسن عادل الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث المرحوم شادي - أخ.

١٠. إبراهيم حسن عادل الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث المرحوم شادي - أخ.

١١. يوسف حسن عادل الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث المرحوم شادي - أخ.

وكيلهم المحامي محمد سليمان بني هاني.

المميز ضدها: القوات المسلحة الأردنية - يمثلها عطفة المحامي العام المدني.

بتاريخ ٢٠١٦/١/١٣ قدم هذه التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٤/١١٤٥٣ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠ القاضي برد الاستئناف التبعي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٣/٥٠٨) تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٧ لورود أسباب استئناف المدعى عليها - القوات المسلحة الأردنية عليه والحكم برد دعوى المدعين مع تضمينهم الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) دينار بدل أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي.

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي:-

أولاً:- أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بقرارها برد القرار المميز بالنتيجة التي توصلت إليها، حيث أيدت قرار محكمة الدرجة الثانية شابه خطأ في التطبيق والتكييف للدعوى.

ثانياً:- وبالتناوب، أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بقرارها عندما ردت الدعوى ولم تراعى أن هنالك فصل بين التعويضين تعويض التقاعد العسكري والتعويض المدني، حيث انه لا يوجد جمع بين التعويضين لأن المراكز القانونية تم تحديدها.

ثالثاً:- أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بقرارها عند عدم مراعاة ما هو وارد في المادتين ٢٥٦، ٢٥٧ من القانون المدني.
رابعاً:- أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بقرارها عند عدم مراعاة أن المسؤولية التقصيرية تشمل مسؤولية الشخص عن فعله ومسؤوليته عن فعل الغير ومسؤوليته عن الأشياء وهي موضوع الدعوى.
لهذا الأسباب طلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ

٢٠١٣/٤/١٦ أقيم المدعون كل من:-

١. حسن عادل حسن الغباري بصفته الشخصية وبصفته وريث الشهيد شادي وبصفته ولي أمر القصر حسن ورؤى أبناء المرحوم شادي بموجب حجة تثبيت ولاية صادرة عن المحكمة الشرعية في إربد رقم ٧٤/٦٩/٢١ تاريخ ٢٣/٧/٢٠١٢.
٢. دلال علي محمد الغباري بصفتها الشخصية وبصفتها وريثة المرحوم شادي.
٣. آلاء عوض نهار الحايك بصفتها الشخصية وبصفتها وريثة المرحوم شادي.
٤. نور حسن عادل الغباري.
٥. محمد حسن عادل الغباري.
٦. مراد حسن عادل الغباري.
٧. نسرين حسن عادل الغباري.
٨. عادل حسن عادل الغباري.
٩. صلاح حسن عادل الغباري.
١٠. إبراهيم حسن عادل الغباري.
١١. يوسف حسن عادل الغباري.

الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠١٣/٥٠٨ لدى محكمة بداية حقوق اربيد،

بمواجهة المدعى عليهما:-

- ١- القوات المسلحة الأردنية يمثلها المحامي العام المدني.
 - ٢- عبدالله عادل عبدالله الدغيمات.
- بموضوع المطالبة بالتعويض عن الوفاة والأضرار المادية والمعنوية والآلام النفسية وما فاتته من الكسب وبدل نفقات العزاء مقدرين دعواهم بمبلغ (٧١٠٠) دينار لغايات دفع الرسوم، مؤسسة على ما يلي:-
١. بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ التحق المرحوم شادي حسن عادل الغباري بالخدمة لدى المدعى عليها الأولى لغاية تاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ وبلغت خدمته فيها سبع سنوات وعشرة أشهر ويوم واحد.
 ٢. بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ وأثناء قيام المرحوم عامر (هكذا وردت بلائحة الدعوى والصحيح أنه المرحوم شادي) بتأدية واجبه لمحاولة تشغيل دبابة عن طريق التشريك بدبابة أخرى حيث كان المرحوم شادي يقف بين الدبابتين قام المدعى عليه الثاني بالدعس على دعاسة الديزل فتحركت الدبابة للأمام مما أدى إلى دهس ووفاة المرحوم شادي مباشرة نتيجة إهمال وقلة الاحتراز بعدم أخذ الاحتياطات اللازمة.
 ٣. وبنفس التاريخ المذكور في البند السابق تم الكشف على جثة المرحوم شادي من قبل المقدم الركن هشام عبد المعطي وتم تنظيم برقية حوادث نتيجة ذلك الكشف.
 ٤. تشكلت القضية الجزائية رقم ٢٠١٢/٢٧٨ لدى المحكمة العسكرية الأولى وبتاريخ ٢٠١٢/٧/٩ صدر قرار بإدانة الظنين عبدالله الدغيمات والحكم عليه بالحبس مدة ستة أشهر، وصدر قرار محكمة الاستئناف العسكرية رقم ٢٠١٢/١٦٠ ببرد الاستئناف وتأييد القرار السابق بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣ وبذلك قد اكتسب الحكم الدرجة القطعية.
 ٥. إن المرحوم متزوج من المدعية الثالثة ولديه منها ابنه القاصر حسن وابنته القاصرة رؤى وهو المعيل الوحيد لهم بعد الله عز وجل.
 ٦. إن وفاة المرحوم قد سبب أضرار مادية وأدبية ومعنوية وآلام نفسية أصابت المدعين في عاطفتهم وشعورهم وأدخل في قلوبهم الغم والأسى والحزن وذلك طوال حياتهم، وليس هناك أصعب من أن يفقد الأب والأم ابنهم وهو في مقتبل العمر وما أصعب أن

- تفقد الزوجة زوجها وهل هناك أسى أعظم من أن يكبر أبناء المرحوم ولم يروا والدهم ولا يعينهم على مصاعب الحياة.
٧. إن المدعى عليهم ممتعون عن دفع التعويض عن الوفاة وعن الأضرار المادية والمعنوية والآلام النفسية وما فات المدعين من كسب.
٨. إن المدعى عليهم متكافلين ومتضامنين في دفع التعويض عن الوفاة وعن الأضرار المادية والمعنوية والآلام النفسية وما فات المدعين من كسب.

أثناء نظر الدعوى من قبل محكمة أول درجة تمّ وبناء على طلب وكيل المدعين إسقاط الدعوى عن المدعى عليه الثاني (عبدالله عادل عبدالله الدغيمات).

بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٤ وبنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة أول درجة قرارها المتضمن إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٤٥٣٣٥,٣١٠) ديناراً بالإضافة إلى الرسوم النسبية والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية.

لم يرتض القاضي العسكري المنتدب من قبل المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه بموجب استئناف أصلي ثم طعن المدعون في القرار ذاته بموجب استئناف تباعي.

بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٥ وبموجب قرارها رقم ٢٠١٤/١١٤٥٣ قضت محكمة استئناف إربد برد الاستئناف التباعي موضوعاً وقبول الاستئناف الأصلي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف والحكم برد الدعوى وتضمين المدعين الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن مرحلتي التقاضي.

لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المستأنف عليهم (المدعون) فطعنوا فيه تمييزاً بتاريخ ١٣/١/٢٠١٦ بموجب لائحة تضمنت أسبابها طلبوا في نهايتها نقض القرار المميز، وتبلغ المميز ضده لائحة التمييز ولم يتقدم بلائحة جوابية.

ورداً على أسباب التمييز:-

وعن السببين الأول والثاني اللذين ينعي من خلالهما المميزون على محكمة الاستئناف الخطأ بالنتيجة التي توصلت إليها من أن الحكم لورثة المتوفى بالتعويض يعتبر

من قبل التعويض للمرة الثانية وعدم مراعاة اختلاف المراكز القانونية لزوجته المرحوم شادي (زوجته وأبناءه) وباقي المدعين وبالنتيجة رد الدعوى.

وفي ذلك نجد أن المادة (١٢) من قانون التعاقد العسكري وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ قد حددت وعلى سبيل الحصر من هم أفراد عائلة الضابط أو الفرد المتوفى الذين لهم الحق في راتب التعاقد أو المكافأة أو التعويض.

وحيث إن هذا القانون هو الواجب التطبيق كون مورث المدعين هو أحد أفراد القوات المسلحة الأردنية وأن الوفاة حصلت أثناء قيامه بواجبه العسكري وأنه لا وجهة لتطبيق القواعد العامة في القانون المدني بشقها المتعلق بمورث المدعين باعتبار أن قانون التعاقد العسكري وتعديلاته سالف الذكر هو قانون خاص وهو الأولى بالتطبيق على هذه العلاقة.

وحيث إن الثابت من البينة أن لجنة التقاعد العسكري وبموجب قرارها رقم (١٨٧٦٣٧) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨ قررت تخصيص راتب تقاعدي لعائلة المرحوم شادي مورث المدعين وصرف مبلغ نقدي لعائلته.

وحيث أن الاجتهاد القضائي قد استقر على عدم جواز أن يحصل المتضرر على تعويضين عن ضرر واحد ومن جهة واحدة وهي خزينة الدولة بلا سند قانوني يبرر الجمع بين التعويضين فإن القرار المميز وإن قضى برد الدعوى يكون متفقاً مع صحيح القانون والواقع فيما يتعلق بالمدعين المشمولين بقرار التقاعد العسكري مما يتعين معه رد هذين السببين بشقهما المتعلق بالمدعين المشمولين بقرار لجنة التقاعد العسكري رقم (١٨٧٦٣٧) تاريخ ٢٠١٢/٨/٨ سالف الذكر.

إلا أننا نجد أن محكمة الاستئناف لم تبين في قرارها المميز مدى استحقاق باقي المدعين للتعويض من عدمه وفقاً لأحكام القواعد العامة في القانون المدني، مما يجعل القرار المميز من هذا الجانب مشوباً بقصور التسيب والتعليل ومستوجباً للنقض. (لطفاً انظر تمييز حقوق رقم ٢٠١٤/١٨٥٧/٢٠١٤ تاريخ ٢٠١٤/٧/٩).

وعن السببين الثالث والرابع فإنه وعلى ضوء ردنا على السببين الأول والثاني،
وحيث أن محكمة الاستئناف لم تعالج موضوع استحقاق باقي المدعين (غير المشمولين
بقرار لجنة التقاعد العسكري) من عدمه، فإن البحث في هذين السببين يغدو سابقاً
لأوانه.

لهذا وسنداً لما تقدم نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها
لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٦/١٢م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو _____ و عضو _____

نائب الرئيس

عضو _____ و عضو _____

رئيس الديوان

دق/ق/ر.م